

و قد أوجدت بالتوازي مع ذلك آليات قانونية أخرى تطهير الملكيات العقارية التي لم تشملها أعمال المسح بعد ، من خلال معاملة التقادم المكسب باعتماد شهادة الحيازة و التحقيق العقاري .

إلا أن الطريقة التي تبنتها الدول العربية في تطهير الملكية العقارية لم تكن موحدة ، فالبعض منها أعطى للإدارة كل الصلاحيات في مجال التطهير مقابل دور ضئيل للقضاء ، في حين عمدت دول أخرى إلى عكس الوضع من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة للقاضي في عملية تطهير الملكية العقارية مقارنة بالمهام المسندة للإدارة في هذا المجال ، و فضلا عن ذلك اختلف الوضع أيضا في الطابع المميز لعملية التطهير ، فبعض الدول جعلته إجباريا والبعض الآخر اختياريا في حين دمجت بعض الدول بينهما .

لذلك فقد أريد لهذا المنقذ أن يكون عربيا لتبائل الخبرات في مجال التطهير العقاري من خلال النتائج المحققة في كل دولة للوصول إلى نظام عقاري عربي موحد ، كما بهدف إلى توحيد الجهود و الرؤى في السياسات التشريعية المستقبلية المتطعة بالملكية العقارية بما يجعلها تلعب دورا اقتصاديا و اجتماعيا و حتى سياسيا ، بما يدفع عجلة توطيد العلاقات بين دول المنطقة العربية خاصة أمام التكتلات الإقليمية التي فرضتها العولمة بين دول المنطقة العربية خاصة أمام التكتلات الإقليمية التي فرضتها العولمة ، و على ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية الآليات القانونية التي تكفل تطهير الملكية العقارية على مستوى المنطقة العربية ؟ و ماهي الطريقة الأنسب في إشراك الإدارة و القضاء في العملية ؟ و إلى أين وصلت جهود رقمنة القطاع العقاري ؟ .

تبيحة المنقذ:

يعد العقار الأداة الفاعلة لتحقيق التنمية الشاملة للدول ، حيث يشكل الأرضية الأساسية التي تنطلق منها المشاريع العمومية و الخاصة في مختلف المجالات الاقتصادية و السياحية و العمرانية

ذلك أن التذبذب الذي عرفته ^{العمل العام} استثمارات العقار فضلا عن خطر نفاذها ، كلها أمور أجبرت الدول على التفكير في بدائل أخرى لتمويل الخزينة العمومية و تحقيق الأنتفاء الذاتي ، من خلال تبني رؤية استراتيجية يتم من خلالها تحقيق الإقلاع الاقتصادي عن طريق إقامة أرضية صلبة للاستثمار الذي يسمح باستقطاب الرأسمال الأجنبي و الوطني ، و قد كان العقار المرشح الأكبر الذي راهنت عليه الدول ، إلا أن هذا الدور المتوط بالعقار في مجال الاستثمار يستدعي تطهير الملكية العقارية إذ أن تسييب الاستثمار و استقرار الملكية العقارية هو عامل أساسي لتحقيق الاستقرار العقاري من خلال بعث الطمأنينة و دعم الثقة في المعاملات العقارية و خلق المناخ الملائم للاستثمار

لقد عرفت الملكية العقارية في الدول العربية حالة من التذبذب و الفوضى بخصوص المنظومة التشريعية المطبقة و التي تأثرت كثيرا بفعل السياسة الاستعمارية المنتهجة .

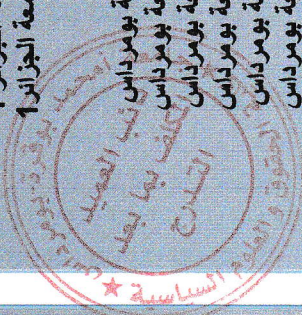
على هذا الأساس عمدت الدول العربية بعد استقلالها إلى تطهير الملكية العقارية من المضاربة العقارية و التصرفات غير المشروعة من خلال وضع آليات قانونية لتسوية الملكيات العقارية دون سند بتبنيها نظام مسح الأراضي العام و تأسيس السجل العقاري مع تطبيق نظام الشهر العيني و تسليم الدفاتر العقارية في المناطق المسوحة .

- د. فردي كريمة
- د . يحي سامية
- د. حرز الله كريم
- د. بولقاوس سناء
- د. بولضب مراد
- د آيت تقاتي حفيظة
- د . بهلول سمية
- د. قسيو اسمهان ،
- د. كريمة سامية ،
- د. جبلي نوال
- د. تونسي صبرينة
- د. أمقران راضية

- أعضاء اللجنة التنظيمية :
- أ. شريفي عبد القتي
- أ . بر الله أمال
- أ . بلحاج العربي
- ط . د . بلاطة عبد الملك
- ط . د . قاسم صليحة
- ط . د . حاج عاشور رانيا

أعضاء اللجنة التقنية :
مصلحة النشاطات العلمية لكلية الحقوق و العلوم السياسية
بولواو
نادي القيس للعلوم القانونية . النادي العلمي الثقافي
السهردي .

- جامعة قسنطينة
- المركز الجامعي تيبازة
- المركز الجامعي تيبازة
- جامعة خنشلة
- جامعة البليدة 2
- جامعة تيزي وزو
- جامعة سطيف
- جامعة تيمسويلت ،
- جامعة المدية .
- جامعة المدية
- جامعة الجزائر 1
- جامعة الجزائر 1
- جامعة بومرداس
- جامعة بومرداس
- جامعة بومرداس
- جامعة بومرداس
- جامعة بومرداس
- جامعة بومرداس



2013

شروط المشاركة

أن يتسم البحث بالتأصيل والحدائق، وأن لا يكون جزء من مؤلف، أو مداخلة، وأن تكون المداخلة فريدة .

لا تقبل المداخلات ذات الطابع العام .

أن ترتبط المداخلة بأحد محاور الملتقى مع ذكر رقم المحور .

أن تتضمن الصفحة الأولى من المداخلة المعلومات الخاصة بالباحث .

أن تتضمن المداخلة ملخصين أحدهما بلغة البحث مع كلمات مفتاحية .

أن لا تقل عدد صفحات المداخلة عن 12 و أن لا تزيد عن 20 بما فيها قائمة المراجع .

تحرر المقالات بصيغة وورد بصيغة بخط simplified

arabic بخط 14 وتحرر الهوامش بطريقة آلية في نهاية كل

صفحة بخط 12، أما بالنسبة للبحوث المقدمة باللغة الأجنبية

فتحرر بخط 12 Times New Roman أما الهوامش فتحرر

بخط 10 ، و بالنسبة لقائمة المراجع والهوامش فتكتب في آخر

المداخلة.

المداخلات غير المقبولة لا يتم الرد عليها .

مواعيد هامة .

آخر أجل لاستقبال المداخلة كاملة مرفقة ببطاقة المعلومات

حول المشارك قبل 2023/10/10

تاريخ الرد على المشاركات المقبولة وإرسال الدعوات

2023/11/02

ترسل المداخلات على البريد الالكتروني:

f.guernane@univ-boumerdes.dz

للاستعلام والتواصل : 0533449605

ملاحظة :

لا يتم إرسال الدعوات إلا بعد استلام المداخلة كاملة حسب

الضوابط المنشورة أعلاه .

محاور الملتقى .

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتطهير الملكية

العقارية في التشريعات العربية و طبيعة النظام

العقاري المتبع فيها المتكروا من أهم المفاهيم المتداولة

في تطهير الملكية العقارية في التشريعات العربية و

مختلف النظم العقارية .

-2 المحور الثاني: الهيئة المختلفة بعملية التطهير

العقاري في التشريعات العربية

-3 المحور الثالث : دور المهن الحرة في تطهير

الملكية العقارية.

-4 المحور الرابع : منازعات التقييم العقاري بين

القضاء العادي و القضاء الإداري .

-5 المحور الخامس : جهود الدول العربية في تفعيل

رقمنة القطاع العقاري و تطبيقات الذكاء الصناعي في

تطهير الملكية العقارية .

-6 المحور السادس : أهم إشكالات تطهير الملكية

العقارية في التشريعات العربية و الحلول المقترحة

للقضاء عليها .



أهداف الملتقى

أن هذا الملتقى يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

-التعرف على المفاهيم القانونية المعتمدة من طرف كل دولة عربية في مجال تطهير الملكية العقارية .

-محاولة الوصول إلى صيغة موحدة في المصطلحات القانونية التي تضبط الملكية العقارية لتسهيل عمل الباحثين في هذا المجال .

-عرض تجارب الدول العربية في النظام القانوني المعتمد في تطهير الملكية العقارية بين صلاحيات الإدارة و القضاء ، و الإلزامية و الإختيار .

-استخلاص النموذج الأنسب في تطهير الملكية العقارية .

-تفعيل دور الرقمنة في كل مراحل تطهير الملكية العقارية .

-مناقشة الإشكالات و تبني الحلول المناسبة لها .